رئيس جمعية مصارف لبنان د. جوزف طربيه:

نتوقّع للقطاع المصرفي 2011 نمواً بنسبة 10%

في 27 حزيران الماضي جدّدت الجمعية العمومية لجمعية مصارف لبنان ولاية جديدة لمجلس الإدارة بكامل أعضائه الذي جدّد بدوره الرئاسة لـ د. جوزف طربيه لولاية رابعة مدتها سنتان.

الولاية الرابعة، كما الثالثة (2009-2011)، وكما الأولى والثانية (2001-2005)، وصلت إلى د. طربيه بالتزكية وبالإجماع، ومردّ ذلك إلى مزايا وصفات يمتلكها رئيس جمعية مصارف لبنان والتي تجمع معاً الاعتدال والتوازن والحكمة.

ولعلّ ما يلفت في شخصية جوزف طربيه قدرته على القيادة الهادئة في ظل الظروف المتوترة، وهو أمر برز في غير فترة، فضلاً عن كونه، وعلى الدوام، يُحسن الكلام الذي يُوصل الرسالة من دون أن يثير أي سلبيات جانبية قد تحصل بعض الأحيان في التصريحات المنبرية.

إلى ذلك، يتقن جوزف طربيه فنّ إدارة الوقت ويعتبر أن الـ 24 ساعة تتسع لانشغالات عدة ومن بينها ممارسة الهوايات ولاسيما في المطالعة في كتب التاريخ والتراث الإسلامي ناهيك عن قضايا الاقتصاد والمال. ولذلك، فإنه في الوقت نفسه، رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، ورئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية، من دون أن نغفل بالطبع اهتماماته السياسية.

في حوار مع "**الاقتصاد والأعمال اللبنانية**"، تحدّث رئيس جمعية مصارف لبنان عن القطاع المصرفي أداءً وتوقعات، وتطرق إلى التحديات التي تواجه القطاع محلياً وإقليمياً ودولياً، ليحدّد بعد ذلك التحديات والأولويات أمام الحكومة الجديدة التي تزامنت ولادتها مع بدء الولاية الرابعة وهنا الحوار:

في ضوء المؤشرات المصرفية للنصف الأول من العام الحالي، ما تقييمكم للأداء المصرفي هذا العام؟ وإلى أي مدى سيؤدي تقلص النمو إلى تقليص عمليات الائتمان والتمويل الناشطة التي سجّلها القطاع خلال الفترة الماضية؟

رغم كل هذه الصورة الرمادية التي سادت النصف الأول للعام الحالي، فإن القطاع المصرفي بموجوداته المحلية البالغة نحو 135 مليار دولار حالياً أي ما يزيد على 3.5 أضعاف الناتج مرتكزاً على قاعدة ودائع تفوق الـ 111 مليار دولار، وبمساحة انتشاره إقليمياً ودولياً وبمزاياه الخاصة، حافظ على تألقه مستثمراً ما اكتسبه من مرونة فائقة في إدارة التعامل مع أحداث طارئة، وما راكم من خبرات أثبتت جدواها في استيعاب تداعيات حالات متكررة من اختلال الاستقرار الداخلي. ونعتقد أن القطاع يتجه لتحقيق متوسطات نمو تقارب الـ10 في المئة هذا العام، وهي نسب إيجابية ربطاً بالأوضاع السائدة والمناخ السلبي في النصف الأول.

ومن المؤشرات الواعدة لهذا الأداء الجيد، الحفاظ على نسب تنمية عمليات التمويل والاستثمار حيث بلغت نسبة التسليفات المصرفية اللبنانية للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم نحو 38 مليار دولار بزيادة نسبتها نحو 20 في المئة على أساس سنوي، وهي توازي نحو 90 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، فيما بلغت التسليفات للقطاع العام نحو 28.5 مليار دولار أي نحو 75 في المئة من الناتج.

ووفق هذه النسب، فقد ضخّت المصارف اللبنانية نحو 9 مليارات دولار كإجمالي تسليفات وقروض إضافية لمختلف قطاعات وأنشطة الاقتصاد منذ مطلع العام 2009، فيما كان الإئتمان في معظم بلدان العالم في حالة ضمور أو تراجع. وقد واكبت المصارف عمليات التمويل من خلال ترشيد شروط الإقراض لناحية آجالها ومستويات معدلاتها، ومن خلال آليات متخصّصة جرى العمل عليها لدعم الفوائد للقطاعات المنتجة أو للقروض الإسكانية (المؤسسة العامة للإسكان، صندوق إسكان العسكريّين، بنك الإسكان) أو لضمان القروض (كفالات).

وإلى جانب توفير التمويل للقطاع الخاص، تواصل المصارف الدور الحيوي الذي تؤديه في تدعيم مكانة الدولة واستمراريتها، وكذلك في توفير مقوّمات الاستقرار النقدي، من خلال توفير الإحتياجات المالية للدولة اللبنانية بالليرة وبالعملات الأجنبية، كما من خلال المساهمة الفعّالة في تكوين احتياطيات المصرف المركزي من العملات الصعبة.

التحديات الإقليمية

كيف تنظرون إلى التحديات العامة والمهنية التي تواجه المصارف بعد أزمة البنك اللبناني الكندي من جهة، والاستعدادات للشروع في تطبيق معايير "بازل3" من جهة مقابلة؟ فضلاً عن تطوير قانونيّ مكافحة تبييض الأموال والصيرفة؟

إلى جانب التشرذم الداخلي الذي تعودناه في محطات متكررة، وطالما نعمل على إستيعاب انعكاساته، نحن فعلاً في خضم تطورات وتحولات مذهلة وغير مسبوقة في تاريخ منطقتنا، إن من حيث طبيعة ما يحصل وسرعته أو من حيث شموليته ونتائجه، فالمشهد السياسي العربي الذي يتكون تباعاً مع كل حدث هو مشهد مختلف بكل معنى الكلمة. وقد يصعب تحديد الصورة المكتملة للمشهد الآن، لكن الملامح الظاهرة تؤكد أننا بصدد عصر عربي جديد وعصر إقليمي جديد.

في صلب هذه الملامح، نحن نشهد تغييرات جذرية في أنظمة الحكم أو في السياسات والركائز الأساسية لإدارة شؤون البلاد، تصاحبها تبدلات إستراتيجية في هويّات وأدوار مراكز الثقل الإقليمي من منظومة دول مجلس التعاون الخليجي إلى تركيا وإيران، ويجاريهما معاً تدخل أممي ودولي لا يقل شأناً في أهميته، وفي دوره المؤثر في صياغة واقع جيوسياسي يختلف تماماً عن الصورة النمطية التي اعتدناها طوال عقود.

المصارف ضخت 9 مليارات دولار منذ مطلع العام 2009

التسليفات للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم تشكل 90% من الناتج المحلي الإجمالي

أما لجهة قضية البنك اللبناني الكندي، فقد أفضت المتابعة الصحيحة والجادة التي قادها حاكم مصرف لبنان إلى معالجة هذا الملف وحصر ذيوله وانعكاساته.

تحديات التطوير

وبين التحديات العامة، والأبرز فيها سوء الأوضاع الداخلية المؤثر سلباً في أداء كل قطاعات الإنتاج، وبين التحديات المهنية المتزايدة عبئاً وثقلاً على العمل المصرفي والمالي بفعل النتائج الكارثية للأزمة المالية الأخيرة، والتشدّد في مرور العمليات عبر قنوات النظام المصرفي العالمي، ليس أمام إدارات المصارف الا مواصلة سياسات التطوير والتحديث والتوافق الكفوء مع المعايير والمواصفات الدولية للصناعة المصرفية لجهة متانة المؤسسات المصرفية وفق مقاييس علمية، واعتماد قواعد صحيحة وصحية في قياس مستوى كفاية رأس المال، وفي تصنيف بنود الميزانية وفقاً لترجيح المخاطر والتحكم في إدارتها.

إن القطاع المصرفي اللبناني الذي يدير حالياً موجودات محلية تفوق الـ 135 مليار دولار، وإجمالية تزيد على 150 مليار دولار ويملك وجوداً مباشراً في أغلب دول المنطقة وفي أسواق دولية كبرى، هو قطاع سليم وكفوء، ويشكّل أحد أهم مكامن القوة في الاقتصاد الوطني وخط الدفاع الحصين في مواجهة المصاعب والأزمات التي يتعرض لها.

ومن الثابت أن هذا القطاع يستمد جزءاً من قوته وصلابته من النظام التشريعي الذي وضعه مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف إضافة إلى الحوار المفتوح والدائم مع جمعية المصارف في لبنان. فهذا التعاون الدائم بين السلطات والقطاع المصرفي أنتج قطاعاً مصرفياً متيناً يتمتع بهيكلية متوازنة بين الموجودات والمطلوبات ويرتكز على قاعدة ودائع متنوعة ومتينة، إضافة إلى الموارد البشرية الكفوءة.

إن احترام القواعد والمعايير الدولية، كان ولا يزال رؤيتنا الثابتة. وفي هذا السياق عقدنا العديد من الاجتماعات التشاورية وورشات العمل والتواصل مع السلطات النقدية أفضت إلى مجموعة إجراءات جديدة تندرج في سياق تطوير وتحديث تطبيقات القانون الرقم 2001/318 الخاص بمكافحة غسل الأموال، وثمة إجراءات إضافية تتطلب تعديلات تشريعية وتنفيذية تستهدف توسيع نطاق القانون وتطبيقاته لتشمل كل أنواع الجرائم المالية.

وقد يبدو موضوع سلامة العمل المصرفي مهنياً بحتاً من حيث مضمونه، لكنه يكتسب صفة العمومية من خلال أهدافه كونه يرمي إلى تكريس مفاهيم الإفصاح والشفافية وحوكمة المخاطر وتعزيز الإدارة الرشيدة، وهذا ما يشكل حماية موصوفة للمؤسسات المصرفية ويحقق الأمان للمودعين وأصحاب الحقوق، ويحجب بالتالي الضرر عن الاقتصاد ككل.

الاستعداد لـ "بازل 3"

ومن هنا، فإن المعايير والقواعد الجديدة المهمة التي وضعتها لجنة بازل يؤمل منها حقيقة، أن تساهم في تفادي حدوث حالات تعثر أو أزمات، على المستوى الفردي أو النظامي، كما يُؤمل أن تعزز قدرة المصارف على الصمود في وجه أية صدمات. وهذا ما يستلزم دعوة المصرفيين إلى متابعة تلك المعايير من خلال تعاميم البنك المركزي، والعمل مبكراً على تطبيق مضمونها بشكل سريع ودقيق في مؤسساتنا المصرفية بهدف تحصينها بشكل أكبر ودعم فعاليتها في جبه أية أزمات طارئة أو محتملة.

ويهمني في هذا المجال التنويه، بأنّ الالتزام المبكر بتطبيق "بازل 1" و"2" شكل منحى إيجابياً نحو تطوير القطاع المصرفي اللبناني وتمتينه لجهة إدارة المخاطر وتشغيل رأس المال. ونحن كمصارف ملتزمون بتطبيق توصيات لجنة "بازل 3" بالتعاون الوثيق مع السلطات التشريعية والرقابية. فالقطاع المصرفي اللبناني من السبّاقين في المنطقة

تجديد ولاية مجلس إدارة جمعية المصارف

التأمت الجمعية العمومية العادية لجمعية مصارف لبنان في 27 حزيران الماضي، وجدّدت بالإجماع ولاية جديدة لمدة سنتين لمجلس الإدارة الذي تشكل على النحو الآتي:
د. جوزف طربيه رئيساً، سعد الأزهري نائباً للرئيس، ريمون عوده أميناً للسر، د. تنال الصباح أميناً للصندوق، والأعضاء: نديم القصار، عبد الرزاق عاشور، د. فرنسوا باسيل، أنطوان صحناوي، محمد الحريري، سليم صفير، غسان عساف، وفريد روفايل.

والعالم في التزام أحدث المعايير الدولية في عالم الصناعة المصرفية من خلال تكييف موضوعي ومناسب ينتجه الحوار الدائم والمفتوح بين إدارات المصارف وحاكمية مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف.
وعلى خط موازٍ، فإن جمعية المصارف تعطي الأهمية القصوى والخاصة لتكريس مفاهيم الإدارة المصرفية الرشيدة، كونها الطريق الأمثل لتحقيق مجموعة أهداف حيوية أهمها، حماية مصالح المودعين والزبائن والمساهمين والموظفين، وتعزيز سلامة القطاع المصرفي اللبناني الذي بقي بمنأى عن المخاطر بفضل القوانين والأنظمة الاحترازية الشاملة والسياسة الحذرة التي انتهجتها الجهات الناظمة والرقابية والنمط الإداري لمصارف لبنان الساعي إلى تجنب المخاطر وغياب البنى والنشاطات المصرفية المعقدة أو غير الشفافة.

أسواق مصر وسورية

ما مدى تأثير التحركات الشعبية الاحتجاجية التي تشهدها بعض البلدان العربية على الانتشار المصرفي الاقليمي خصوصاً في مصر وسورية؟

في اعتقادنا المعزّز بالبيانات المالية، أن القطاع المصرفي اللبناني، القائم على قواعد متينة وثابتة وبأحجام كبيرة تتعدّى بالفعل حجم اقتصاد وطني واحد، يمكنه تحمّل أي صعوبات مرحلية يمرّ بها بلد ما تتواجد فيه وحدات أو فروع عائدة كلياً أو جزئياً لمصارف لبنانية ناشطة إقليمياً ودولياً، من دون أن تنعكس بصورة جذرية على وضع أي مصرف، لأن المصارف في عملها إن في لبنان أو الخارج تحطاط للأخطار وتديرها، بما فيها الأخطار السياسية وأخطار الأسواق، كما أن حجم المصارف اللبنانية في مصر وسورية صغير جداً بالنسبة إلى حجمها الأساسي في لبنان وفي العالم.
تبعاً لهذا الواقع، فإن التأثيرات التي قد تكون ناتجة عن الأحداث ليست كبيرة، ولن تنعكس على أداء هذه المصارف. فالربحية المحققة من السوق الأساسية والأسواق غير المضطربة كفيلة بتغطية أي خسارة فعلية أو تراجع النشاط في سوق محددة أو أكثر، علماً أن إجمالي ميزانيات الوحدات الخارجية للمصارف اللبنانية يوازي أقل من 15 في المئة من مجموع الميزانية.
وعموماً فإن السوق المصرية لم تتأثر كثيراً بالاضطرابات التي سبقت عملية انتقال السلطة كونها هدأت سريعاً، مع عدم إغفال تباطؤ النشاط الاقتصادي المرجح أن يستعيد دورته العادية وربما حقق نمواً أعلى من السابق بعد عودة انتظام مؤسسات الدولة الحكومية والتشريعية والأمنية.
وفي سورية، نأمل أن تنتهي الأزمة السياسية في وقت مقبول حتى يعود الاقتصاد السوري وتعود معه المصارف في سورية إلى الأداء الجيد نفسه الذي اتّسمت به خلال السنوات الماضية.

الجمعية والمشاركة الواسعة

خضتم خلال الولاية السابقة تجربة اللجان الاستشارية بهدف تفعيل الجمعية العمومية للمصارف في مساندة خطط وتوجهات مجلس الادارة، ما الدروس المستفادة من هذه التجربة؟ وما هي آفاق تطويرها؟

عموماً، إن جمعية المصارف التي تأسست العام 1959 كإطار مهني نقابي هي من أنشط التجمعات في مجال الأعمال وأكثرها تميزاً في الأداء. واللجان الاستشارية التي خضنا تجربتها بقوة تقوم أساساً على استثمار الإمكانات والقدرات غير المحدودة المتوفرة لدى ممثلي المصارف الأعضاء في الجمعية

العمومية، وهم يستثمرون بدورهم طاقات بشرية تتمتع بالكفاءة العلمية والخبرات المطلوبة لكل اختصاص يقع ضمن مهام اللجنة. وتضمّ هذه اللجان نخبة من الكوادر المصرفيّة ذات الخبرة والاختصاص.

ويبلغ مجموع أعضاء اللجان حالياً 144 شخصاً يكرّسون بعض وقتهم وجهودهم لتأدية المهام التي يتطوّعون لها بكل كفاية ومسؤولية. ويشكّل عمل هذه اللجان امتداداً حيوياً لنشاط الجمعية، وقيمة مضافة حقيقية بفضل ما تمثّله من مشاركة واسعة للأسرة المصرفية في تطوير عمل هذا القطاع. أما اختصاصات هذه اللجان فهي موزعة كالآتي: اللجنة القانونية، لجنة الإدارة الرشيدة، لجنة التحقّق ومكافحة تبييض الأموال، لجنة التنظيم وأنظمة المعلومات والمعلوماتية، لجنة الدراسات، لجنة الشروط والاستثمار المصرفي، لجنة المخاطر المصرفية، لجنة المصارف الإسلامية، لجنة المصارف العربية والأجنبية، لجنة الموارد البشرية والشؤون الاجتماعية ولجنة مصارف الأعمال والاستثمار.

تحديات الانقسام السياسي

تزامنت الولاية الجديدة لمجلس إدارة جمعية المصارف مع منح الثقة للحكومة الجديدة، ما هي أبرز التحديات التي تواجهها الحكومة، وما هي الأولويات المطلوبة لإعادة تحريك النشاط الاقتصادي؟

طوال النصف الأول من العام الحالي لم يكن لبنان في وضع دستوري منتظم، فالبلاد كانت تعاني شبه فراغ في السلطة التنفيذية نتيجة المراوحة الطويلة بين حكومة تصريف أعمال وحكومة متعذرة التأليف، فيما الأوضاع الداخلية والإقليمية كانت تفرض تحديات جسيمة وتغييرات هيكلية يصعب مواكبتها بكفاءة في أوضاع عادية، فكيف يكون الأمر مع فراغ مؤسساتي يصاحبه صعود في حدة الانقسامات السياسية؟

وقد بادرنا كهيئات اقتصادية إلى تحركات متتالية، وكانت صرختنا عالية وصريحة بضرورة الخروج سريعاً من المأزق، خصوصاً بعد أن أدرك الجميع أن التكلفة ستكون أكثر جسامة وأشد إيلاماً في حال المس بسياسات الاستقرار النقدي وتحصين القطاع المالي والمصرفي على خلفية شبح الفراغ في رأس السلطة النقدية.

وفق هذا التوصيف الموجز، يمكن القول إن الاقتصاد الوطني – والقطاع المصرفي جزء أساسي ومهم منه – كان في دوامة ترقب، وكانت الأولوية إدارة التعامل مع التطورات المتلاحقة داخلياً وإقليمياً، وتجاوز صعوبات الوقائع القائمة بما تشمل انحدار ترقبات النمو من متوسط 9 في المئة المحقق في السنوات الثلاث الأخيرة إلى أقل من 3 في المئة هذا العام وفق التقارير والمتابعات الصادرة عن مؤسسات مالية محلية وخارجية.

لكن ومع نيل الحكومة الجديدة الثقة في هذا الوقت الدقيق، يُؤمل أن يستعيد الاقتصاد مسار نمو متوازناً فترتفع الترقبات إلى 5،4 في المئة، وهذا يستلزم استثمار عنصر "العودة إلى المؤسسات والاحتكام إلى القواعد الدستورية" لإنتاج صدمة إيجابية في الإقتصاد الوطني، شرط أن تنصرف الحكومة بسرعة إلى معالجة الملفات الأساسية التي في حوزتها، وأبرزها الملف السياسي والإنقسام الكبير الحاصل في البلد الذي ظهر في المناقشات النيابية داخل البرلمان عبر العمل الدؤوب للوصول إلى رؤية جديدة تعيد الإستقرار والوحدة الوطنية في أسرع وقت، كذلك إيلاء الاهتمام المطلوب للملف المعيشي حيث يعلّق اللبنانيون آمالاً كبيرة على المعالجة الحكومية للملفين الإقتصادي والمعيشي بعد أن أضاع لبنان فرصاً كبيرة في الأشهر الماضية نتيجة الفراغ الحكومي والاضطرابات السياسية.

تصحيح مكامن الخلل

لقد شهد لنا العالم، بعد الأزمة المالية الدولية، بأننا نموذج اقتصادي وبالأخص مصرفي يُحتذى في إدارة التعامل مع ظروف وأوضاع غير مؤاتية للعمل والانتاج والتقدم.

وهذا ما يعزّز آمالنا بتنبه السياسيين والفعاليات المحلية إلى أهمية الاستثمار في الثقة عبر تصحيح مكامن الخلل في ممارسة السلطة، وفي تعزيز نهوض دولة المؤسسات. ولدينا كل القدرات اللازمة للعودة إلى التميّز في النمو إذا ما أحسنا إدارة شؤوننا الداخلية، وتمكّنا من طرح برامج طموحة لإعادة بناء وتحديث البنى التحتية بالشراكة مع القطاع الخاص، وإقرار القانون الخاص وآلياته للتنقيب عن النفط والغاز بعد أن أظهرت المسوحات العلمية إشارات واعدة في عمق المياه الإقليمية.

إننا نعتقد أن تثبيت الإستقرار سياسياً وأمنياً وإعادة انتظام عمل مؤسسات الدولة بكل سلطاتها، هي مهمة واجبة وملحة لكل القيادات والفعاليات المحلية. فإعادة تفعيل نمو الناتج الوطني، على أهميته، لا يمثل مؤشراً كافياً للتنمية الشاملة، بل يلزم أن يترافق مع إعادة بناء الثقة الداخلية والخارجية وإدخال تحسينات مطّردة في حياة الناس والتقديمات الصحية والاجتماعية ورفع مستويات التعليم وتيسيره بما يتوازن مع موازنات الأسر والنهوض بالبنى التحتية والمرافق العامة وإعادة الاعتبار جدياً للمؤسسات والقانون بما يفضي إلى تكامل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية وفي إنتاج مناخ استثماري حقيقي، وهذا ما يستدعي من الدولة وأصحاب القرار وفعاليات مجتمعنا المدني إرساء رؤية وبرنامج متكاملين تصب كل الجهود في إطارهما

- على المصارف مواصلة سياسات التطوير والتحديث والتوافق الكفوء مع المعايير الدولية
- ثمة إجراءات إضافية مطلوبة لمكافحة غسل الأموال
- ميزانيات الوحدات الخارجية للمصارف توازي أقل من 15% من مجموع الميزانية
- المطلوب من الحكومة إحداث صدمة إيجابية من خلال "العودة إلى المؤسسات والاحتكام إلى القواعد الدستورية"
- مشهد سياسي عربي مختلف بكل معنى الكلمة